يبدأ هذا الكتاب بعرض واف لوضع اسرائيل الجغرافي والتاريخي والسياسي والقانوني والاجتماعي وذلك كما تحب الاوساط الصهيونية ان تصوره اي بدون تناقضات او صراعات . فالمجتمع الاسرائيلي هو مجتمع « متعدد الاصول »، يمتاز « بغياب نسبي للطبقات الاجتماعية بمفهومها التقليدي » ( ص ٣٣ ) وبسهولة الانتقال من طبقة الى أخرى . ومقياس الانتساب الى طبقة ما هو قدم المواطن الاسرائيلي . الا انه يبدو ان هناك حقيقة اساسية قد نسيها او تناساها المؤلف وهي وجود طبقات اكيدة في اسرائيل من الصعب على المنتمي اليها ان ينتقل « بسهولة » الى غيرها . ذلك انه من الصعب جدا على اليهودي الشرقي القادم من اليمن او من المغرب ان ينتقل الى طبقة اليهود الغربيين . كما ان المؤلف يصر على القول ان التناقض بين هذه الطبقات لا وجود لـه وان الاضرابات « نادرة الوجود » . كل شيء يراد له ان يظهر على ما يرام : فالامور في اسرائيل على احسن ما يمكن ان تكون : هدوء اجتماعي ورخاء وازدهار الخ ...

ثم يتكلم الكاتب في سياق حديثه عن موقع اسرائيل الجغرافي عن نقطتين : مساحة البلد الصغيرة ونمو السكان السريع ( بفعل تشجيع الهجرة ) اولا . وندرة المياه ثانيا . وعن هذه النقطة الثانية يقول مناحيم مابر : « يخشى في المستقبل النقص في الموارد المائية اذا لم تتخذ اجراءات في الوقت المناسب » ( ص ٢٣٠ ) ولا يوضح ما هي طبيعة هذه الاجراءات : أهي تحلية مياه البحر ام استغلال مياه الليطاني التي قال عنها الاسرائيليون مرارا عديدة بأنها تذهب هدرا ؟!

بعد هذا العرض السريع لوضع اسرائيل يدخل الكاتب في صلب الموضوع فيتحدث عن الخطوط العريضة التي توجه الاقتصاد الاسرائيلي كالهجرة والاستقرار واستثمار الموارد الطبيعية والبشرية الى اقصى حد والنمو الاقتصادي وعن ميزان المدفوعات . والجدير بالملاحظة ان الهجرة تعتبر من المقدسات التي لا يمكن المساس بها مهما كان الوضع الاقتصادي سيئا ومهما كانت البطالة متفشية . فالهجرة مبدأ اساسي من مبادىء السياسة الاسرائيلية لا يمكن ان تحيد عنه قيد شعرة . وهذا كله لا يمكن تفسيره ، كما يقول الكاتب بأنه « فعل ايمان » بل فعل توسع تخطط له اسرائيل على المدى الطويل .

ثم يتعرض المؤلف لدراسة بنية الاقتصاد الاسرائيلي وكيف تقوم على ثلاث ركائز اساسية وهي : القطاع العام ، القطاع التعاوني ، والقطاع الموجه من الدولة . ونحن نعتقد انه من غير المفيد التوقف عند هذه الامور خاصة وان المؤلف قد تعرض لها بشكل سطحي وعرضي نستطيع ان نجده في اية منشورات سياحية اعلامية او حتى مدرسية . وكذلك هو الامر عندما يتحدث عن مختلف قطاعات الاقتصاد كالزراعة والصناعة والبناء والتجارة والمصارف . ولعل ما يلفت الانتباه في كل هذا هو « هذه المثالية » التي يريد الكاتب ان يقنعنا بأنها هي التي تحرك الجهود الاقتصادية بمقدار ما يحركها الربح والمردودية . ونستطيع ان نتساءل هنا : اي مثالية يعني ؟ اهي عملية بناء اسرائيل ام عملية تشريد الشعب الفلسطيني واقفار واستنزاف المنطقة العربية باكملها عن طريق بناء اسرائيل الذي هو مشروع استعماري بالدرجة الاولى ؟ ولعلنا لا نغالي اذا قلنا أن الخط الذي يسير عليه مؤلف هذا الكتاب يتشابه تشابها مدهشا مع الخط الدعائي الذي كان ينتهجه المستعمرون الاوائل حين كانوا يتكلمون عن «مثالية» الرواد الاولين الذين كانوا يحملون التمدن الى الشعوب « المتوحشة » و« البدائية » كما انه بتشديده على « الفعالية » و« التقدم » فانما يتبنى كلية المفاهيم الاقتصادية السائدة في البلدان الاستعمارية .

بعد هذا ينتقل المؤلف الى الكلام عن كيفية التصنيع واختيار المنتوجات ومصادر التموين بالمواد الخام ونسبة الانتاجية وتحسين النوعية كما انه يتكلم عن السوق الداخلية والخارجية مع اشارته ، طبعا ، الى المقاطعة العربية وضرر هذا الاجراء على كلا الجانبين ، وتحويل معظم الانتاج الصناعي والزراعي الى السوق الاميركية والاوروبية وهذا بشكل اضطراري اذ ان جل ما تطمح اليه اسرائيل هو الاسواق العربية المجاورة التي « هي بأمس الحاجة الى مثل هذه المصنوعات » وهنا يعترف المؤلف ، ولو مرغما ، بفعالية المقاطعة العربية اذ ان البضائع الاسرائيلية بتحولها الى الاسواق البعيدة عنها تزيد كلفتها بسبب أجور النقل فتصبح